العدد العشرون
تاريخ الإصدار: 2 – حُزيران – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"مدخل إلى التربية على حقوق الإنسان في التعليم الجامعي"

إعداد الباحثة

ندى صالح محمد الصبحي

التربية الدولية المقارنة – جامعة جدة

1441هـ – 2020

العدد العشرون
تاريخ الإصدار: 2 – حُزيران – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان وتحديد معايير الوعي بحقوق الإنسان الدولية في المرحلة الجامعية واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، ومن خلال الاستعراض النظري للأدبيات والأبحاث حول حقوق الإنسان تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الحقوق الإنسانية فكرة أصيلة في النفس البشرية لا تقبل السلب أو الانتقاص وقد أسس الإسلام كثير من قواعد التعامل الإنساني واحترام الاختلاف وتقبل الآخر وأن المعرفة بحقوق الإنسان غير كافية بل يجب أن تتحول إلى قيم وسلوكيات يومية عند الطلاب.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، الوعي، معايير حقوق الإنسان، التربية، التعليم الجامعي.

1-1 مقدمة:

قال تعالى: **(ولقد كرمنا بني آدم)** (الإسراء: 70)، كرم الله تعالى الإنسان وخلقه في أحسن تقويم وجعل غاية وجوده العبادة ومهمته إعمار الأرض، وحفظ له حقوقه التي تضمن له الحياة الكريمة، وحرم التعدي على حق الإنسان ولم يقصر هذه الحقوق على المسلم بل شمل بها جميع البشر، كما إن النبي صلى الله عليه وسلم كتب في المدينة أول دستور عرفته البشرية، وهو وثيقة مهمة لحفظ حقوق الناس وضمان العدالة والمساواة وأساس التكافل الاجتماعي والحريات والتعايش السلمي القائم على النصرة والاحترام.

إن الإنسان بصفته الإنسانية المجردة يمتلك مجموعة من الحقوق التي تلازم وجوده وتفرض على الآخرين احترامها؛ لأن احترام تلك الحقوق هو جزء من احترام الشخصية الإنسانية وشرط من شروط استقامة الحياة الإنسانية. (حماد،2009، 181) والحقوق مرتبطة بالإنسان منذ وجوده على الأرض لذا من الضروري أن تكون قائمة معه ما مرت به النظم من اجتهادات فقهية وآراء فلسفية إنسانية ذات مساحات واسعة لأن الإنسان ركن أساسي في هذا الوجود وحقيقة ذات اهتمام كبير ينبغي العمل على صيانتها وتحقيق مصالحها في الحياة. (الدليمي، 2016، 12).

وقد وجدت حقوق الإنسان كمنظومة مستقلة عن الدساتير والقوانين والضمانات التقليدية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تحدث فعلا إلا في نهاية الستينات مع تكوين أول منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وقد لعبت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان دورا رئيسيا في نشر فكرة العمل ضد الانتهاكات ولفت نظر الشعوب إلى أهمية فكرة حقوق الإنسان. (إسماعيل،2010، 8).

إن موضوع حقوق الإنسان هو منصة انطلاق عظيمة لاستكشاف كون جديد مدهش فهو إعادة صياغة النظام القانوني – الوطني والدولي– على هدى مبادئ تؤكد جدارة الإنسان بمعاملة معينة في ميادين مختلفة، معاملة تعترف بالكرامة وتقنن حريات أساسية غير قابلة للتصرف أو الإنكار، والمساواة الكاملة التي لا ينتقص منها أي اعتبار أو فروق. (سعيد،2009، 33)

وقد كانت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعلنته الأمم المتحدة عام 1948م كالتالي " لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدرائها قد أفضيا إلى أعمال همجية ... فإن الجمعية العامة تنادي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وتحظى قضية

العدد العشرون
تاريخ الإصدار: 2 – حُزيران – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرون باهتمام متزايد لدى الباحثين وأصبحت قضية ضرورية بين القضايا التربوية والاجتماعية والسياسية، فحقوق الإنسان قضية حضارة وإرادة ضغط سياسي (علي،2016) ويتطلب العمل بمبادئ حقوق الإنسان أن يتعلم الإنسان حقوقه وحقوق البشر الآخرين لذلك فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 49/184 المؤرخ 23 ديسمبر 1994 أن فترة العشر سنوات القادمة والتي تبدأ من 1 يناير 1995 هي عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وقد تركزت المرحلة الثانية من (2010 – 2014) من البرنامج العالمي للتثقيف على التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل التعليم العالي، كما أعلنت أن سنة 2008م هي سنة دولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان تُكرس للأنشطة الهادفة في تعميق الفهم بالحقوق وحماية الحريات الأساسية.

وتعد قنوات التعليم والثقافة من أكثر آليات الدفاع عن حقوق الإنسان وأن المعركة الحقيقية الناجحة لحقوق الإنسان ثقافية وتعليمية وأن الإيمان بحقوق الإنسان هو الدعوة إلى الاحترام وتعزيز حقوق الإنسان بالوسائل التشريعية والثقافية والقضائية والتعليمية. (حماد،2009).

وتجري التربية على حقوق الإنسان في المجتمع العربي في ظل واقع اجتماعي وثقافي يتسم إجمالا بالآتي: ظروف اقتصادية ومعيشية متدنية، واستمرار للبنى والعلاقات التقليدية سواء داخل الأسرة والمجتمع، وضع متدني للمرأة ولمكانتها الاجتماعية، وهيمنة النماذج التقليدية وعادات السلوك المتعارضة مع حقوق الإنسان. (أبو شمالة،2009).

في دراسة عبد الحسين (2017) حول حقوق الإنسان والاختلافات الثقافية في العراق توصلت إلى أن حقوق الإنسان في المجتمع العراقي تتعرض لانتهاكات جسيمة باستخدام غطاء الاختلافات الثقافية، وقد أظهرت الدراسة أن هناك تفاوتا كبيرا بين ما يدرج الناس على تصوره بشأن المواقف الفردية والاجتماعية وبين واقع الحال من وجهة النظر العلمية المدروسة.

لذلك فإن تنمية الثقافة الحقوقية لطلاب المؤسسات التعليمية يعد أحد أهم الواجبات الملحة في المرحلة الحالية، خاصة مع التغييرات الجارية على المستوى المحلي والعالمي، والتي غيرت الكثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية بصورة لم تعرف من قبل. (الفايز، 2017)

ومما لا شك فيه أن تعليم حقوق الإنسان لأفراد المجتمع وإدخالها في ثقافتهم وتحويلها إلى واقع أثرا كبيرا في تعزيز فهم الحقوق من جانب واحترامها والحفاظ عليها من جانب آخر مما يؤدي بالضرورة إلى تنمية الشعور بالكرامة (الخضر والحياري، 2018)، لذلك جاءت هذه الدراسة لتحديد المعايير والمفاهيم الأساسية الواجب تضمينها في التعليم لتنمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان.

1-2 موضوع الدراسة:

تضمنت أنظمة المملكة نصوصاً صريحة تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم فقد نصت المادة (26) من النظام الأساسي للحكم على أن: "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية"، وقد أكد النظام على جملةٍ من الحقوق الأساسية ومنها: الحق في العدل والمساواة، حيث نصت المادة (8) على أن: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية" وفي مجال المساواة أمام القضاء فقد نصت المادة (47) على أن: "حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة" وبالنسبة للملكية الخاصة والحرية الشخصية فقد نصت المادة (18) على

أن: "تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولا يُنزع من أحدٍ ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يُعوض المالك تعويضاً عادلاً" وفي مجال التعليم فقد نصت المادة (30) على أن: "توفر الدولة التعليم العام وتلتزم بمكافحة الأمية" (الإطار النظامي لحقوق الإنسان، د.ت) وغيرها من الحقوق التي تكفلها المملكة العربية السعودية باعتبارها عضوا في عدد من الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان ومن أبرزها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والميثاق العربي لحقوق الإنسان (هيئة حقوق الإنسان، د.ت)، ومازالت جهود المملكة مستمرة في تحسين حقوق الإنسان وتطمح إلى جعل المملكة أفضل وجهة للعيش من خلال التركيز على ضمان معيشة مرضية للمواطنين والمقيمين وتتطلع لتعزيز جودة حياة الفرد والأسرة حيث تسعى في برنامج جودة الحياة 2020 إلى أن تكون المدن السعودية ضمن أفضل المدن في جوانب القضايا البيئية والأمن والرعاية الصحية والتسامح والمشاركة المجتمعية والتساوي في الفرص والتعليم ورفع مستويات السعادة من خلال محاربة الفساد ودعم حرية الاختيار (وثيقة برنامج جودة الحياة، 2020)، وفي سبيل تحقيق هذه الغايات والأهداف فإن "دراسة وعي الطلاب يفيد من حيث إنهم أفراد إنسانيون ومن حقهم أن يعيشوا قيم حقوق الإنسان ممارسات يومية، فالدراسة تسهم في تنمية وعيهم بقيم حقوق الإنسان وتزكية النزعة الإنسانية فيهم، خاصة وإنهم سينتقلون إلى مواقع المسؤولية في المجتمع، كما تسهم في وضع حقوق الإنسان في الاعتبار في مشروعات تطوير التعليم الجامعي، نظرا لضرورتها سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه". (بدوي، 2004، 2)

في دراسة (الثنيان، 2013) لتحليل وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية توصل إلى أن المبادئ والأسس الكبرى للنظام التعليمي في المملكة العربية تولي مكانة مميزة لحقوق الإنسان، وفسر هذا الأمر من خلال استشعار المسؤولين وواضعي المبادئ والأسس الرسمية للسياسة التعليمية لأهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان بين المتعلمين، لذا جاءت التوجيهات بالتأكيد عليها وتضمينها في مختلف المجالات التربوية.

لذلك فقد جاءت هذه الدراسة لاستكمال ما أقرته الحكومة الرشيدة وانطلاقا من وثيقة سياسة التعليم في المملكة وما حفظته لتعميق تعليم حقوق الإنسان في التعليم الجامعي.

وقد تحددت أسئلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1- ما الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان؟
2- ما معايير الوعي بحقوق الإنسان الدولية في المرحلة الجامعية؟

1-3 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف إلى ما يلي:

1- الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان.
2- معايير الوعي بحقوق الإنسان الدولية في المرحلة الجامعية

1-4 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

1- الوعي بحقوق الإنسان جزء أساسي في الثقافة الإنسانية والأخلاقية في المجتمع الدولي.
2- الوعي بحقوق الإنسان لدى الطالب الجامعي يساهم في نقلها وتعزيزها ونشرها في المجتمع.
3- قلة الدراسات والموضوعات التي اهتمت بتدريس حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية حسب إطلاع الباحثة.
4- تخدم صانعي السياسة ومخططي البرامج من أجل وضع الخطط التي تعزز الوعي بحقوق الإنسان.

1-5 منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وهو البحث الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا. (عباس وآخرون، 2006)

1-6 حدود الدراسة:

اقتصر البحث على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة الحالية على معايير وعي الطلاب بحقوق الإنسان في التعليم الجامعي.

1-8 مصطلحات الدراسة:

1-8-1 الوعي Awareness:

الوعي لغة هو مصدر وعى، وهو الفهم وسلامة الإدراك، والوعي هو حفظ القلب الشيء، وعى الشيء والحديث يعيه وعيا وأوعاه أي حفظه وفهمه وقبله، فهو واعٍ، وفي حديث أبي أمامة: لا يعذب الله قلبا وعى القرآن، أي عقله إيمانا به وعملا، فأما من حفظ ألفاظه وضيع حدوده فإنه غير واعٍ له. (المعجم الوسيط، د.ت)

الوعي كما عرفته باروني (2016، 192) بأنه المعرفة والانتباه والتيقظ المصاحبة لأفعال الإنسان وأفكاره.

1-8-2 حقوق الإنسان Human Rights:

يعرف الحق لغة بأنه نقيض الباطل وجمعه حقوق وحقاق (المعجم الوسيط، د.ت).

وتعرف الأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها حقوق متأصلة في جميع بني البشر، أيا كانت الجنسية أو مكان الإقامة أو الجنس أو الأصل القومي أو العرقي أو اللون أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر، ولنا جميعا الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة بدون تمييز، وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة. (الأمم المتحدة، د.ت).

وعرف (حمتو، 2015) حقوق الإنسان بأنها مجموعة من الاحتياجات أو المطالب الضرورية للإنسان ليعيش في المجتمع بكرامة بشرية وحرية وأمن وسلام بدون أي تمييز من حيث الجنس أو النوع أو الأصل أو الدين او الوطن أو اللون أو أي اعتبار آخر ليتمكن الإنسان والمجتمع من التنمية الكاملة في مناحي الحياة جميعها.

1-8-3 الوعي بحقوق الإنسان Human Rights Awareness:

عرفه أبو شمالة (2012) بأنه إدراك المعاني والمفاهيم والتعميمات والاتجاهات والقيم والمهارات الخاصة بحقوق الإنسان، والتعبير عنها بلغة الطالب الخاصة وتوظيفها (أو استخدامها) في ميادين الحياة المختلفة خاصة ميدان حقوق الإنسان بما يشتمل من حقوق وواجبات متعارف عليها.

وتعرفه الباحثة إجرائيا بأنه:

القدرة على فهم وإدراك الطلاب للمعاني والمفاهيم والتعميمات والقيم والمبادئ بحقوق الإنسان على المستوى المعرفي والقيمي والمهاري وإمكانية توظيفها واستخدامها وتعميمها في الحياة الجامعية والعامة.

1-9 الدراسات السابقة:

1-9-1 دراسة: أبو سنينة، عودة عبد الجواد (2008). درجة فهم طلبة كلية العلوم التربوية في وكالة الغوث الدولية (الأونروا) لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن درجة فهم طلبة كلية العلوم التربوية لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتم ذلك عن طريق عينة تم اختيارها بأسلوب المعاينة العشوائية الطبقية قوامها (158) طالبا وطالبة. ولقياس درجة فهم الطلبة صمم الباحث أداة لهذا الغرض اشتملت على أربعة أبعاد تمثلت في الحقوق المدنية والديمقراطية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبلغ عدد فقرات الأداة (51) فقرة.

وأدخل في هذه الدراسة ست متغيرات مستقلة: الجنس، التخصص في الثانوية العامة، مكان السكن، توفر جهاز استقبال لمحطات فضائية في المنزل ومتابعتها، المستوى الأكاديمي، ودراسة مساق حقوق الإنسان المعتمد في الكلية، وتم فحص أثر المتغيرات المستقلة على درجة فهم الطلبة المتمثلة في فقرات الأبعاد الأربعة باستخدام الاختبارات الإحصائية الوصفية واختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي وخلصت الدراسة إلى نتائج أبرزها:

1- جميع درجات فهم الطلبة لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية كانت إيجابية وترتبت كما يلي: الحقوق الاقتصادية، ثم الحقوق المدنية ثم الديمقراطية والسياسية ثم الحقوق الاجتماعية والثقافية.
2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث على درجة فهم الطلبة لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ولمتغير المستوى الأكاديمي جاءت بين طلبة السنة الأولى والرابعة لصالح طلبة السنة الأولى ولمتغير دراسة مساق حقوق الإنسان المعتمد في الكلية ولصالح من درسوا مساق حقوق الإنسان.

3- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير اختلاف التخصص في الثانوية العامة ولمتغير مكان السكن، ولمتغير توفر جهاز استقبال لمحطات فضائية ومتابعتها.

1-9-2 دراسة: إعمر، إيمان عبد الله (2008). مدى الإلمام بحقوق الإنسان لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة نابلس – فلسطين من وجهة نظر المعلمين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى وجهات نظر معلمي المدراس الثانوية الحكومية في محافظة نابلس حول درجة الإلمام المعلوماتي والقيمي والمهاري لحقوق الإنسان عند الطلبة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما مدى الإلمام بحقوق الإنسان والتسامح لدى طلبة المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة نابلس من وجهة نظر معلميهم؟ وقد انبثق عنه أربعة أسئلة فرعية وأربع فرضيات صفرية تتعلق بمتغيرات: الجنس، التخصص، الخبرة، موقع المدرسة، وطبقت الباحثة على عينة مكونة من 63 معلما و 89 معلمة يعلمون الصفين الحادي والثاني عشر للعام الدراسي 2008/2007، مستخدمة استبانة مكونة من 54 فقرة موزعة على جوانب معرفية وقيمية ومهارية في مجال حقوق الإنسان، وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية: كان المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للجوانب الثلاثة متوسطا عند الطلبة حيث بلغ (3.24) من (5) أعلاها الجانب القيمي يليه المهاري فالمعرفي، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) على الأداة تعزى لمتغيري الجنس والتخصص ولا لمتغير الخبرة على الجانب المعرفي، توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) على الأداة تعزى لمتغير الخبرة على المجالين القيمي والمهاري لصالح الخبرة المتوسطة (5- 10) سنوات وكذلك لمتغير موقع المدرسة ولصالح القرية.

1-9-3 دراسة: أبو شمالة، فرج محمد (2012). درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة مدارس مرحلة التعليم الأساسي في وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة.

هدف هذا البحث إلى تحديد درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة مدارس مرحلة التعليم الأساسي بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين، وعلاقته ببعض المتغيرات، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة البحث قصدية عدد أفرادها (146) معلما ومعلمة لمادة حقوق الإنسان، منهم (69) معلما، (77) معلمة، وكانت أداة البحث استبانة تشتمل على (39) فقرة، وتم التأكد من صدق الاستبانة وثباتها، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للبحث. أظهر البحث عدة نتائج منها:

1- درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة مرتفع بمتوسط حسابي (2.36) من (3)، وبوزن نسبي (78.67%).
2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة البحث لدرجة الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة تعزى للمرحلة التعليمية، والجنس، والتخصص، وعدد سنوات الخدمة.

1-9-4 دراسة: بني فارس، محمود جمعة؛ وإبراهيم، سمير عبد الباسط؛ والموسى، جعفر محمود (2013). مستوى معرفة طلبة جامعة طيبة بمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقته باتجاهاتهم نحوها.

هدفت الدراسة معرفة مستوى طلبة جامعة طيبة بمفاهيم حقوق الإنسان، وعلاقته باتجاهاتهم نحوها، وقياس ذلك في ضوء متغيرات الكلية، الجنس، المستوى الدراسي، وتكونت عينة البحث من 1500 طالب وطالبة من الكليات العلمية والإنسانية بجامعة طيبة، وتم

اعداد اختبار لقياس معرفة الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان ومقياس الاتجاه نحوها، وروعي في ذلك التحقق من صدقهما وثباتهم احصائيا، أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى المعرفة بحقوق الإنسان لدى عينة البحث ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإناث، ولصالح الكليات الإنسانية على اختبار المعرفة، ولم تظهر النتائج فروقا ذات دلالة إحصائية لدرجات الطلبة بالاختبار تبعا لمتغير المستوى الدراسي، وأوضحت النتائج ارتفاع مستوى الاتجاه نحو حقوق الانسان لدى افراد العينة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية يعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث على مقياس الاتجاه، ولصالح متغير الكليات الإنسانية، ولم تظهر النتائج فرق دال إحصائيا لدرجات عينة البحث على مقياس الاتجاه نحوق حقوق الإنسان يعزى لمتغير المستوى الدراسي، وكشفت النتائج عن وجود علاقة موجبة بين المعرفة بحقوق الإنسان والاتجاه نحوها، فزيادة المعرفة بمفاهيم حقوق الإنسان تزيد من الاتجاهات الموجبة نحو حقوق الإنسان.

1-9-5 دراسة: علي، عبد التواب عبد الله (2016). واقع ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة بالجمهورية اليمنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة، ووضع تصور مقترح يسهم بتفعيل واقع ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاي الجامعة بالجمهورية اليمنية، استخدم الباحث المنهج الوصفي وكانت أداة البحث عبارة عن استبانة تم من خلالها تقصي واقع ثقافة حقوق الإنسان في الجامعة ورؤى طلاب الجامعة حول تقييمهم لدور واقع ثقافة حقوق الإنسان لديهم، وقد اقتصرت الدراسة على جامعة صنعاء فقط وعلى طلاب المستوى الأول والنهائي لبعض الكليات العلمية والنظرية، وأظهرت الدراسة عدد من النتائج منها: محدودية الجامعة وعدم قيامها بدورها في توعية الطلاب بثقافة حقوق الإنسان وإن هناك اختلاف في نسب وترتيب المحاور وجاءت كالتالي: محور حق الصحة والعمل وحرية الاجتماع جاء في المرتبة الأولى من منظور العينة ككل وطلاب الكليات النظرية وكذلك جاءت المرتبة الثانية من منظور طلاب الكليات العلمية حيث بلغ المتوسط النسبي على الترتيب (61.99- 62.79- 60.63%)، ثم جاء محور حق المساواة والكرامة في المرتبة الثانية للعينة ككل وطلاب الكليات النظرية وكذلك جاء في المرتبة الأولى من منظور طلاب الكليات العلمية حيث بلغ الوزن النسبي (61.22- 61.21 – 61.24%)، وفي المرتبة الثالثة جاء محور حق التعبير عن حرية الرأي من منظور العينة ككل وكذلك من منظور طلاب الكليات النظرية وطلاب الكليات العلمية حيث بلغ المتوسط النسبي (59.92- 60.81- 58.81%)على الترتيب، أما محور حق الخصوصية واحترام الشخصية فقد أحتل المرتبة الرابعة من منظور العينة ككل، وكذلك من منظور طلاب الكليات النظرية وطلاب الكليات العلمية حيث بلغ متوسط الوزن النسبي (58.77 – 60.21 – 56.32 %) على الترتيب، وأحتل محور حق العدالة الاجتماعية وعدم التعسف على المرتبة الخامسة من منظور العينة ككل وكذلك من منظور طلاب الكليات النظرية، وطلاب الكليات العلمية حيث بلغ متوسط الوزن النسبي (55.44- 55.78 – 54.79 %)، وأخيرا جاء محور حق تعليم حقوق الإنسان في الجامعة في المرتبة السادسة من منظور العينة ككل وكذلك من منظور طلاب الكليات النظرية وطلاب الكليات العلمية حيث بلغ متوسط الوزن النسبي (53.05- 54.82 – 50.1 %).

1-9-6 دراسة: البنا، أحمد الصغير (2017). واقع مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعات في مصر في ضوء بعض التغييرات السياسية المعاصرة ودور التعليم في تطويره.

هدف هذا البحث إلى رصد واقع مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلاب التعليم الجامعي في مصر خاصة في ظل التغييرات السياسية المعاصرة ودور التعليم في تطويره، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي من أجل عرض وتحليل مفاهيم حقوق

الإنسان، وأنواعها، وخصائصها، ودور التعليم الجامعي في تنمية مفاهيم حقوق الإنسان، والتغييرات السياسية المعاصرة الداعية إلى الاهتمام بتنمية مفاهيم حقوق الإنسان الصحيحة لدى طلاب الجامعة.

كما تم الاعتماد على الاستبيان – كأداة من أدوات المنهج الوصفي – لجمع البيانات من بعض طلاب السنوات النهائية بجامعة أسيوط حول مدى إدراكهم لمفهوم حقوق الإنسان، وأساليب ممارستها، ودور التعليم الجامعي في تنمية مفهوم حقوق الإنسان لدى الطلاب، والمقترحات التي ينبغي توافرها لنمو مفهوم حقوق الإنسان، وفي نهاية البحث تم وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في تربية وتعليم وتدريب طلابها على ممارسة حقوق الإنسان بصورة سليمة، وقد تم بناء التصور المقترح في ضوء: الدراسات السابقة، نتائج دراسة الباحث الراهنة والتي اعتمدت على محورين، هما: الإطار النظري للبحث، وتحليل وتفسير نتائج استبيان البحث الذي تم تطبيقه على عينة ممثلة من طلاب الفرق النهائية ببعض الكليات النظرية والعملية بجامعة أسيوط، والتي أظهرت أن 66% من الطلاب – عينة البحث 1128– لا يدركون المفهوم الصحيح لحقوق الإنسان، أنهى الباحث بحثه بتصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية مفاهيم حقوق الإنسان لدى الطلاب لمواجهة بعض التغييرات السياسية المعاصرة في المجتمع.

1-10 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة يتبين ما يلي:

1- إن جميع الدراسات السابقة حديثة وهي تدل على أهمية الوعي بحقوق الإنسان وتعزيزها عند الطلاب.
2- جميع الدراسات السابقة اعتمدت على المنهج الوصفي واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات أما الدراسة الحالية فتعنى بجمع الأدبيات حول الوعي بحقوق الإنسان في التعليم الجامعي.
3- تناولت الدراسات السابقة حقوق الإنسان من عدة جوانب حيث كانت دراسة **(إعمر،2008)** تقيس وعي الطلاب بحقوق الإنسان من وجهة نظر معلميهم من الجانب المعرفي والمهاري والقيمي **(أبو سنينة، 2008)** عن درجة فهم الطلبة لحقوق الإنسان وفق ما نصت عليه الأمم المتحدة وفق أربعة أبعاد تمثلت في الحقوق المدنية والديمقراطية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهي ما تتفق معه هذه الدراسة وتختلف هذه الدراسة بقياس الوعي في الأبعاد التالية: المعرفة، والإدراك، والقيم، وتناولت دراسة **(أبو شمالة، 2012)** حقوق الإنسان في مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين، وتختلف عن الدراسة الحالية في أنها تقيس الوعي من وجهة نظر الطلاب أنفسهم وفي المرحلة الجامعية، في دراسة **(علي، 2016)** فقد تناولت حقوق الإنسان من محور المساواة والكرامة و الصحة والعمل وحرية الاجتماع و حق التعبير عن حرية الرأي و محور حق الخصوصية واحترام الشخصية وحق العدالة الاجتماعية وعدم التعسف وكانت دراسة **(البنا، 2017)** عن المحاور التالية الحق في التعليم والحق في حرية التعبير عن الرأي والحق في العمل والحق في الملكية والحق في الأمن والحق في الاجتماعات السلمية والحق في تكوين الأحزاب والانضمام إليها والحق في المشاركة السياسية، أما دراسة **(بني فارس وآخرون، 2013)** هدفت إلى قياس مستوى معرفة طلبة جامعة طيبة بمفاهيم حقوق الإنسان واتجاهاتهم نحوها، وهي تعنى بقياس الجانب المعرفي لدى الطلبة، وهو ما تتفق فيه مع هذه الدراسة وتزيد عليها الدراسة الحالية في قياس الجانب القيمي والجانب المهاري، كذلك تستهدف هذه الدراسة المرحلة الجامعية وهو ما يتفق مع الفئة المستهدفة في هذه الدراسة.
4- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد مجموعة من المفاهيم والتعميمات والقيم المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك في الإطار النظري.

العدد العشرون
تاريخ الإصدار: 2 – حُزيران – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان:

2-1 تمهيد

حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية ليست منحة من أحد، وثابتة لكل إنسان غير قابلة للتجزئة، وتكفل الدول تلك الحقوق، وتضمن تطبيقها وتضع العقوبات في حال انتهاكها، وقد أخذ موضوع حقوق الإنسان اهتماما كبيرا على الصعيدين الوطني والدولي لما له من تأثير وما يدور حوله من قضايا، وفي هذا المبحث سوف نتناول بالدراسة: مفهوم حقوق الإنسان، خصائص حقوق الإنسان، مبادئ حقوق الإنسان، التطور التاريخي لحقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

2-2 مفهوم حقوق الإنسان

ليس هناك اتفاق على مصطلح واحد لحقوق الإنسان، بل هناك مصطلحات عدة تستخدم للدلالة عليها، منها: حقوق الإنسان، الحقوق الإنسانية، حقوق الشخصية الإنسانية، فهي تعبيرات تم استخدامها بالتناوب للدلالة على المصطلح نفسه، ولكن أكثر المصطلحات شيوعا منذ القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، هو مصطلح حقوق الإنسان، ويختلف مفهوم حقوق الإنسان من مجتمع إلى مجتمع آخر، ومن ثقافة معينة إلى ثقافة أخرى، لأن مفهوم حقوق الإنسان ونوع هذه الحقوق يرتبطان في الأساس بالتصور الذي نتصور به الإنسان. (حسونة، 2015).

تفيد كلمة الحقوق وهي الحق معنى الصحة والاستقامة لغة، والحق هو الثابت الذي لا يمكن إنكاره وهو يدل على الثبات والعدل والحقيقة وهو ينتقد الباطل والزور، يمكن القول أن حقوق الإنسان هي الحقوق المستحقة لكل شخص لأنه إنسان، ويستند مفهوم حقوق الإنسان على الإقرار بما لجميع أفراد الإنسانية عامة من قيمة وكرامة أصيلة فيهم، فهم جميعا يستحقون التمتع بالحياة وبحريات أساسية معينة، وبإقرار هذه الحريات يستطيع الفرد أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادرا على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته (حماد، 2009) وحقوق الإنسان هي تلك الحقوق الأصيلة في طبيعتها، والتي بدونها لا نستطيع العيش كبشر، وحقوق الإنسان تولد مع الإنسان نفسه مستقلة عن الدولة بل قبل نشأتها وهي تتميز بوحدتها وتشابهها باعتبارها ذات الحقوق التي يجب الاعتراف بها واحترامها وحمايتها، لأنها جوهر كرامة الإنسان التي أكدتها جميع الأديان والشرائع السماوية وإن كان ثمة تمييز أو تغاير فإن ذلك يرجع لأن لكل مجتمع تقاليده وعاداته ومعتقداته وتعبر حقوق الإنسان عن مختلف ابعاد شخصية الإنسان، وتدخله في تنظيم قانوني واجتماعي يحدد الحقوق والواجبات، ويضمن ممارستها واستمرارها.(أحمد،2012) وترتبط حقوق الإنسان بذات الكائن البشري في وجوده الأصلي، كما أنها تعبر عن مختلف ابعاد شخصية الإنسان وتدخله في تنظيم قانوني واجتماعي يحدد الحقوق والواجبات ويضمن ممارستها واستمرارها (الانتصار، 2004) وهي قيم ومبادئ متأصلة في الطبيعة الخيرة للإنسان، كالكرامة والحرية والمساواة .. وهي المدخل الحقيقي للرقي بالإنسان والمجتمعات، واستمرارها يتطلب إصدار القوانين وإنشاء المؤسسات التي تسهر على تطبيقها من جهة، وإعداد البرامج التربوية والثقافية الكفيلة بترجمتها إلى ممارسات وسلوكيات يومية من جهة أخرى (جيدوري، 2011) وهي كل ما منحه الله سبحانه وتعالى للبشر من حقوق طبيعية مثل الحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في المساواة، والحق في الكرامة، والحق في الحركة، والحق في الاعتقاد وغيرها دون أي تمييز، ويرتكز مفهوم حقوق الإنسان على ثلاث محاور أساسية:

- الإنسان المنتفع بالحقوق وهو يختلف عن الفرد، لأن كلمة فرد تجعل من الشخص مجرد ذات جسدية، في حين أن عبارة إنسان تنطوي على الجسد والفكر والكرامة.

- نوعية الحقائق وخصائصها، تعددت المقترحات لتصنيف حقوق الإنسان ومن أهم هذه التصنيفات:
  - "وفقا لمعيار الزمن وهي تصنف حقوق الإنسان إلى نوعين:
    - الحقوق التي يتمتع بها الفرد في وقت السلم، ويطلق عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان.
    - الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الفرد في وقت الحرب، ويطلق عليها القانون الدولي الإنساني.
  - وفقا لمعيار نطاق تطبيقها وهي تصنف حقوق الإنسان إلى نوعين:
    - الحقوق الفردية وهي التي يتمتع بها كل فرد بصفته كحق حرمة المسكن.
    - الحقوق الجماعية وهي التي تنصرف إلى جماعة بأسرها ومن أمثلتها حق الشعوب في تقرير مصيرها.
  - وفقا لمعيار مضمون حقوق الإنسان، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:
    - يشمل حقوق الجيل الأول وهو يتمثل في الحقوق السياسية والمدنية.
    - يشمل حقوق الجيل الثاني وهو يتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
    - يشمل حقوق الجيل الثالث حقوق التضامن، مثل الحق في التنمية والسلام والبيئة النظيفة." (حسونة،2015)
- حماية الحقوق إذ أنه لا معنى لإقرار حقوق وحريات ما لم تتم حمايتها على المستويين الوطني والدولي. (خليل،2013).

إن هذه الحقوق ليست ذات بعد سياسي أو بعد قانوني فقط، بل إنها ذات بعد اجتماعي من شأنه أن ينظم العلاقات بين الناس، كما أن هناك علاقة تداخل وتأثير بين هذه الأبعاد، فكل بعد يكمل الآخر (الفرجاني، 2013).

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكننا القول إن حقوق الإنسان هي تلك الحقوق الأصيلة في طبيعتها، والتي بدونها لا نستطيع العيش كبشر، وهي ذات أبعاد متعددة متداخلة ومتكاملة تهدف إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء متكاملا، وهي مستقلة عن الدولة وقائمة بدونها، وواجب الحكومات توفير الضمانات لحماية هذه الحقوق وتعزيزها ومنع انتهاكها وتشجيع الاحتفاء بمبادئها وقيمها.

2-3 خصائص حقوق الإنسان

أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تختص ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من أنواع الحقائق والحريات وهذه الخصائص هي:

1- حقوق الإنسان لها طابع العالمية فهي لكل بني البشر أينما كانوا ومهما كانوا رجالا ونساء.
2- حقوق الإنسان ليست منة من أحد، وهي ثابتة لكل إنسان سواء تمتع بها أم حرم منها واعتدي عليها.
3- حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة.
4- حقوق الإنسان متطورة ومتجددة فهي تواكب تطورات العصر في تجذرها وتجددها لتشمل مختلف مناحي الحياة.
5- حقوق الإنسان واحدة بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، فحقوق الإنسان عالمية. (بشير، 2016).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد العشرون
تاريخ الإصدار: 2 – حُزيران – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

2-4 مبادئ حقوق الإنسان

من أهم المبادئ التي يستند إليها مفهوم حقوق الإنسان، ما يلي:

1- مبدأ التكامل:

يعكس مبدأ التكامل، صورة من التفاعل والتضامن بين مختلف حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان متكاملة وتبادلية ومعتمدة على بعضها البعض، وقد نبه لهذا التكامل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد وضع كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على نفس المستوى من الأهمية من منطلق اعتمادها المتبادل. (بدوي، 2004)

2- مبدأ العالمية:

يقصد بعالمية حقوق الإنسان وجود مبادئ دولية لحماية حقوق الإنسان تلتزم الدول جميعا بتطبيقها، وكل دولة لها مصلحة قانونية في حمايتها، وتتبع الطبيعة العالمية لمبادئ حقوق الإنسان من كونها حقوق لكل إنسان دون النظر إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العرق أو المعتقد (حسونة، 2014) وتبرز عالمية حقوق الإنسان من خلال مضامين كل الدساتير الوطنية والمواثيق الاقليمية والدولية، التي استلهمت كل موادها الخاصة بالحقوق والحريات العامة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهي إذا تتضمن المبادئ المشتركة بين مختلف الأمم والحضارات في مجال ضمان وحماية حقوق الإنسان.(شعنان، 2018)

3- مبدأ الخصوصية الثقافية:

إن إقرار إعلان 1948 بأهمية الحقوق لكل البشر، بغض النظر عن عقيدتهم أو نوعهم أو دينهم، أو انتمائهم الوطني، إنما هو في الوقت نفسه اعتراف بحق الاختلاف، فالهدف الإنساني للإعلان هو توحيد البشر جميعا رغم اختلافهم، أي الجمع بين الوحدة والاختلاف في مجال حقوق الإنسان، والخصوصية الثقافية لا ينبغي أن تسير باتجاه تقويض المبادئ والمعايير العالمية لحقوق الإنسان بدعوى الخصوصية، بل عليها أن تدعم العالمية بتأكيدها للتنوع (بدوي، 2004)

2-5 التطور التاريخي لحقوق الإنسان

إن فكرة أن الإنسان له حقوق هي فكرة متأصلة في النفس البشرية منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى آدم وخاطبه بقوله: " إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى (118) وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى" (طه، 118 :119) ويأتي الحق في الحياة والحرية أولى الحقوق التي قادت المسيرة التاريخية، فعندما بدأت تتشكل المجتمعات والتكوينات البشرية رافق ذلك أيضا وجود تمايز بين الأفراد، فمن يملك القوة والسطوة استطاع أن يفرض نفسه وهيمنته وذاته على الأضعف منه، بل تعدى ذلك لتسخيره لخدمته وإلغاء كثير من حقوقه الطبيعية، ومن هنا بدأت فكرة البحث عن حقوق الإنسان التي سلبها الطرف القوي في المعادلة البشرية، وتعد الحقوق الطبيعية النقطة الأولى لتطور حقوق الإنسان، لأنها الركيزة الأساسية لشعوره بقيمته وأهميته ووجوده.(جامعة الدول العربية، د.ت) حيث أكدت الحضارة المصرية القديمة على احترام حقوق الإنسان من خلال إعلاء قيم العدل والإخاء والمساواة بين البشر جميعا (بشير،2016) وفي عهد الملك حمورابي وضع قانونه المسمى شريعة حمورابي وكان يضم 282 مادة إذ تضمن في مواده الكثير من حقوق الإنسان ومنها ضمانات هذه الحقوق والتي كفلت حق أن يشعر شخص بالظلم أو الغبن يتظلم مباشرة لدى المحكمة وفي اليونان والرومان كان أول

تدوين روماني في الألواح الإثني عشر عبارة عن تجميع للعادات والتقاليد السائدة التي أقرت ما ذكر من حقوق، حيث كان الفلاسفة اليونان أرسطو مثلا يعتبرون الرق حالة ضرورية وطبيعية لتأمين العمل في اقتصاديات ذلك الزمان بالإضافة إلى سلطة رب العائلة على جميع أفرادها والحكم عليها بالموت أو بيعهم في الأسواق.(حماد،2009) أما النقلة الكبرى في مجال حقوق الإنسان ظهرت مع ظهور الديانات وبالذات الثلاث الكبرى، فهي وإن كانت قد خلت من المصطلح المعاصر حقوق الإنسان، إلا أنها حفلت بمبادئ وقيم وأوامر ونواهي تنظم حياة البشر وتحفظ لهم حقوقهم في كافة النواحي، فقد أكدت الديانات على عالمية الإنسان انطلاقا من الأصل الواحد بالرغم من التفرع شعوبا وقبائل وأجناسا بألوان مختلفة وسمات متباينة وخصال متعددة (خليل، 2013).

في الإسلام اعتنى النظام الإسلامي بالإنسان من حيث هو إنسان قبل العناية بحقوقه، فكرمه وفضله على كثير من خلقه، وجعل تكريمه وتفضيله دينا واجب الإتباع، فالإنسان مكرم في التصور الإسلامي بصرف النظر عن أصله ودينه وعقيدته، ويستوي في ذلك المسلم وغيره من أهل الكتاب ومن لا دين له، فالكرامة البشرية حق مشاع يتمتع به الجميع من دون استثناء، ولقد قامت مبادئ الإسلام وتعاليمه وقيمه كلها على احترام الكرامة الإنسانية وصونها وحفظها وعلى تعميق الشعور الإنساني بهذه الكرامة (البشير، 2019) من هذه البدايات البعيدة بدأ التطور لمفهوم حقوق الإنسان في الثقافة الغربية، وكان في بعض جوانبه تطورا في معنى كلمة "إنسان" فقد اتسع المعنى ليشمل قطاعات بشرية لم تكن فيه مثل النساء، والعبيد بعد أن تحرروا، وكذلك الأجانب، أي امتلأ جسد الكلمة بمعناها كله وإن تفاوتت الحقوق، ثم جاءت مرحلة حلت فيها الروح على الجسد وتمثلت فكرة المساواة الشاملة بين البشر، التي لا يحول بينها وبين الناس حائل من دين، أو نوع أو عرق، أو لون، أو طبقة اجتماعية، أو غيرها (العفيف، 2000).

ونشأت بذرة حقوق الإنسان في القرن السابع عشر، ابتدأت بالتسليم بما يتمتع به الناس من حقوق مدنية وسياسية تكفلها الدولة لهم، وكان فلاسفة العقد الاجتماعي (هوبس، لوك، سبينوزا، روسو...) هم آباء الفكرة الروحيين، وأكثرهم مال إلى الاعتقاد بالأصل الطبيعي لهذه الحقوق، وبالتالي التلازم بين الطبيعي والمدني، وما لبثت الفكرة أن وجدت تحققا ماديا لها في الثورة الإنكليزية (1688– 1689) والدستور الأمريكي (1787)، والثورة الفرنسية (1789). (بلقزيز، 2018).

ثم جاءت اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات الإضافية تتويجا إنسانيا وكانت كالتالي:

اتفاقية جنيف الأولى عام 1906 والتي عالجت موضوع الجرحى والمرضى في الجيوش في ميدان المعركة، ثم جاءت اتفاقية لاهاي عام 1907 والتي طورت اتفاقية سابقة عام 1988 وتحمل نفس الاسم وعالجت موضوع الأسرى بين الفريقين المتقاتلين ونظمت أسسا لاحتجازهم ومعاملتهم خلال فترة الاحتجاز، بعادها كانت اتفاقية جنيف عام 1929 والتي كانت تطويرا لاتفاقيات لاهاي بخصوص الأسرى وجنيف السابقتين، ثم جاءت اتفاقيات جنيف عام 1949 والتي كانت تطويرا لاتفاق 1929 التي عقدت في جنيف 1929 واتفاقية لاهاي 1907 وعالجت هذه الاتفاقية لأول مرة وضع المدنيين أثناء الصراعات المسلحة. (أبو شمالة، 2011).

بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد عام 1920 تأسست منظمة عصبة الأمم المتحدة كأول منظمة عالمية شاملة، وذلك لتنظيم العلاقات الدولية وإيجاد إطار قانوني للقضايا التي أرزتها الحرب وآلية لحماية حقوق الإنسان، وقد أقرت حقوق للأفراد بصفتهم الجماعية في مواد مختلفة تتعلق بالسلم ونظام الانتداب (بشير، 2016) ثم جاءت الخطوة التالية في مجال حقوق الإنسان بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة، التي صاغت للعالم قوانين ومواثيق خاصة بحقوق الإنسان لتصبح مرجعا رئيسيا لدساتير وقوانين الدول. (خليل، 2013).

العدد العشرون
تاريخ الإصدار: 2 – حُزيران – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948 م والعهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1966م هما الأساس بالنسبة إلى كافة التطورات الدولية اللاحقة في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

2-6 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948

يعلن ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام 1945 أن أحد مقاصد الأمم المتحدية يتمثل في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وتشجيعها، حاولت الدول أن تحدد في وثيقة واحدة لأول مرة نطاق الحقوق والحريات الأساسية المكفولة للجميع بحكم وضعهم كبشر، وأسفرت هذه الجهود عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 10 – ديسمبر – 1948، وتنص هذه الوثيقة، التي توصف بأنها " معيار موحد للإنجاز بالنسبة لجميع الشعوب وجميع الدول"، على مجموعة واسعة من الحقوق تشمل جميع أوجه الحياة، ويرد في المادة 1 منه الوصف الشهير لفكرة حقوق الإنسان الأساسية، الذي ينص على ما يلي: " يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق". (الأمم المتحدة، 2012)

يتألف الإعلان من ثلاثية مادة، تتصدرها ديباجة تستعرض الدوافع والغايات الموجبة لصدور هذا الإعلان وإقراراه، وتؤكد التزام الأمم المتحدة بدعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكل فرد، وينبع هذا الالتزام من ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد إيمان شعوب العالم بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته، ونادت فيه بأن يعرف كل إنسان حقه ويساعد في الدعوة لها والدفاع عنها من أجل ذاته ومن أجل الآخرين.

المواد من رقم (1) إلى (3) تضمنت التأكيد على المساواة بين الناس في الكرامة والحقوق، والتعامل مع بعضهم بعضا بروح الإخاء، والتأكيد على الحقوق والحريات الواردة في الإعلان دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الرأي أو الجنس، وأكدت على حقوق الإنسان الطبيعية في الحياة والحرية والأمن.

المواد من رقم (4) إلى (21) تتضمن الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها للإنسان، كالتحرر من الرق والاستعباد، وعدم التعرض للتعذيب أو العقوبات وإنصافه قضائيا، وعدم جواز تعرضه للقبض التعسفي أو الحجز أو النفي، وحقه في محاكمة مستقلة، وعدم التعرض للتدخل التعسفي في حياته الخاصة أو أسرته، وحقه في الملكية الخاصة وحرية التفكير والدين والرأي والاشتراك في الجمعيات وفي إدارة شؤون البلاد.

والمواد من رقم (22) إلى (25) تضمن لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفق نظم كل دولة ومواردها أن تحقق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لا غنى عنها لكرامته ولنمو شخصيته، وكذلك تضمن للأفراد حق العمل بشروط عادلة تضمن الحياة الكريمة له ولأفراد أسرته والحماية من البطالة، والحصول على أجور متساوية لذات العمل دون تمييز، والانضمام للنقابات التي تحمي مصالحه، وحق الحصول على الراحة وتحديد ساعات العمل والعطلات المدفوعة، وتأكد على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والعناية الطبية.

أما المادة (26) فهي تؤكد على أن لكل شخص الحق في التعليم، وأن يكون في مراحله الأول والأساسية بالمجان، وأن يكون إلزاميا، كما أكدت على أنه يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية، وتضمن حق الأسرة في اختيار نوع التعليم والتربية المناسبة لأولادهم.

وتنص المواد (27)، (28)، (29) على حق كل إنسان في التمتع بنظام اجتماعي تتحقق بمقتضاه جميع الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

وينتهي الإعلان بالمادة الثلاثين التي تقول إنه لا يوجد ما يخول دولة أو جماعة أو فرد الحق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة في الوثيقة. ملحق رقم (1).

معايير الوعي بحقوق الإنسان في المرحلة الجامعية

3-1 تمهيد:

أن عملية تعليم حقوق الإنسان هي عملية مستمرة تبدأ منذ الطفولة وتستمر إلى المراحل المتقدمة من تعليم الطالب، وقد تناولت العديد من الدراسات آليات التثقيف بحقوق الإنسان والتربية عليها بدءا من الأسرة ووصولا إلى الجامعة وما بعدها في ميادين الحياة المختلفة، والجامعة لها بالغ الأهمية في توعية الإنسان بحقوقه وتعريفه بالمفاهيم والوسائل والثقافة حول الحقوق واحترامها وحمايتها، وتتنوع مجالات الوعي بحقوق الإنسان في المعرفة والقيم والمهارات.

3-2 الوعي بحقوق الإنسان

إن التربية على حقوق الإنسان تعد معيارا حقيقيا لكل تقدم واستراتيجية تنموية، وإن تعليم ونشر حقوق الإنسان يشكل حقا أصيلا من حقوق الناس، ونشر الوعي والتربية بحقوق الإنسان وما تتضمنه من مفاهيم وقيم ليست مسؤولية الدولة وحدها وإنما يشاركها في ذلك الأسرة والمؤسسات التربوية والإعلام وكافة مؤسسات المجتمع، والتعليم وسيلة إلى جانب وسائل أخرى لترسيخ الحقوق الإنسانية.

يعرّف ميثاق مجلس أوروبا للتربية على المواطنة الديمقراطية والتربية على حقوق الإنسان التربية على حقوق الإنسان على أنها: التربية والتدريب ونشر الوعي والمعلومات والممارسات والأنشطة التي تهدف إلى تمكين المتعلمين للمساهمة في بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان في المجتمع والدفاع عنها وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، عن طريق تدعيم المتعلمين بالمعرفة والمهارات وفهم وتطوير وجهات نظرهم وسلوكهم (مجلس أوروبا، 2017).

وتعرفها اليونسكو بأنها: التربية والتدريب والمعلومات التي تهدف إلى بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان، فالتربية الشاملة في حقوق الإنسان لا تقدم المعرفة حول حقوق النسان والآليات التي تحميها فحسب، بل تنقل المهارات اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وتطبيقها في الحياة اليومية أيضا، وتعزز التربية على حقوق الإنسان المواقف والسلوك اللازمين لدعم حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع، والتربية على حقوق الإنسان ليس حقا معنويا فحسب، بل هي حق قانوني أيضا بموجب القانون الدولي، وتنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في التعلم وأنه يجب أن تستهدف التربية التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وأن تقوي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.(مجلس أوروبا، 2014)

وتعرفها (إبراهيم، الحديبي، 2011) بأنه تضمين المناهج الدراسية المعارف والمهارات، والقيم المتعلقة بالمتطلبات التي تحفظ للإنسان إنسانيته وحريته وكرامته مما يسهم في تغيير سلوكيات المتعلمين تغيرا مرغوبا فيه.

ويعرف (القرعان، 2011) ثقافة حقوق الإنسان بأنها مجموعة من المعارف، والقيم، والمعتقدات، والاتجاهات، والانماط السلوكية، للأفراد تجاه الإنسان، من أجل وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات معينة، يلزم توافرها على أسس أخلاقية لأي انسان دونما تمييز، على أساس النوع، أو الجنس، أو اللون، أو العقيدة، أو الطبقة، وذلك على قدم المساواة فيما بينهم جميعا.

والوعي بحقوق الإنسان يعرفه (هارون، 2014) بأنه: أحد صور الوعي الاجتماعي والتي تعنى إدراك الأفراد لحقوقهم الإنسانية – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – المنصوص عليها في المواثيق الدولية والدساتير المحلية، وكيفية المطالبة بها والحصول عليها والدفاع عنها ضد من ينتهكها سواء كانت الدولة أو أشخاص آخرين، وإدراكهم للأساليب والوسائل المختلفة لتحقيق ذلك، ويمكن تحديده إجرائياً من خلال استقصاء الأبعاد الأساسية للوعي بحقوق الإنسان من خلال دراسة معارف الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم وممارساتهم في المواقف المختلفة المتصلة بحقوقهم الإنسانية، ويمكن تحديده بشكل أكبر من خلال التعرف على:

1- معارفهم حول طبيعة حقوقهم الإنسانية، وأنواعها، والعوامل المؤثرة في إمكانية حصولهم عليها من عدمه، وتأثير سياسات الدولة وتشريعاتها على درجة تمتعهم بهذه الحقوق، ونوعية الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها هذه الحقوق.
2- اتجاهاتهم وقيمهم نحو ضرورة التمتع بحقوقهم الإنسانية، ونوعية هذه الحقوق كماً وكيفاً، ودور الدولة في تفعيل أو انتهاك هذه الحقوق.
3- سلوكهم وممارساتهم نحو الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها حقوقهم الإنسانية، ونحو القوى الاجتماعية التي يمكن أن تكون مسئولة عن هذه الانتهاكات، وما يمكن القيام به للحصول على هذه الحقوق ومنع انتهاكها أو انتقاصها.

3-3 مجالات الوعي بحقوق الإنسان:

أ. مجال المعرفة:

تُعد المعارف التي تشمل الوثائق والآليات والمفهومات والقيم والمبادئ من الأمور التي تساعد الأفراد على حماية حقوقهم الشخصية واحترام حقوق الآخرين، وهذا يعني أنه لابد من الإلمام بصكوك حقوق الإنسان وتقسيماتها وخصائصها وإدراك خطورة الانتهاكات التي تتعرض لها، ومن ثم معرفة آليات ضبطها. (جيدوري، 2011). والمواضيع الرئيسية التي يجب التركيز عليها في الوعي بحقوق الإنسان في مجال المعرفة وفقا لدليل التربية على حقوق الإنسان (مجلس أوروبا، 2014) هي:

- المفاهيم الأساسية مثل: الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية وعدم التمييز والديمقراطية والطابع العالمي والحقوق والمسؤوليات والترابط والتضامن.
- الفكرة التي تنص على أن حقوق الإنسان توفر إطاراً لأنماط سلوك التفاوض والاتفاق في الأسرة والمدرسة والمجتمع وعلى نطاق أوسع في العالم.
- دور حقوق الإنسان والبعد الماضي والمستقبلي لها في حياة المرء وفي حياة المجتمعات المحلية وفي حياة الناس الآخرين حول العالم.

- التميز والعلاقات التعاونية بين الحقوق المدنية/السياسية والاجتماعية/الاقتصادية.
- الهيئات المحلية والوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يعملون على دعم وحماية حقوق الإنسان.
- طرق مختلفة للنظر إلى تجربة حقوق الإنسان في مجتمعات مختلفة وفي جماعات مختلفة داخل المجتمع الواحد ومصادر التشريع المختلفة – بما في ذلك المصادر الدينية والأخلاقية والقانونية.
- التغيرات الاجتماعية الرئيسية والأحداث التاريخية والأسباب التي أدت إلى الاعتراف بحقوق الإنسان.
- الحقوق المعترف بها في المواثيق الدولية الرئيسية الموجودة لحماية حقوق الإنسان؛ مثل إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- حقوق الإنسان المصانة في الدساتير والقوانين، والهيئات المسؤولة عن رصدها ومراقبتها على المستوى الوطني.

ب– مجال المواقف والقيم:

إن التربية على حقوق الإنسان تهدف إلى تأسيس القيم التي ترتبط بتلك الحقوق، وهي تربية قيمية بالأساس، تتجه نحو السلوك وإلى تكوين قناعات إزاء السلوك، (الانتصار، 2004) ومفهوم القيم يعني الأحكام التي يصدرها الإنسان على أشياء أو موضوعات معينة، ثم يتصرف وفقا لها، خلال تفاعله مع البيئة في عناصرها المختلفة لإشباع حاجاته العديدة المتنوعة والمتغيرة، ويتبين أثر القيم حين يكون الإنسان بصدد مواقف يشتد فيها الصراع بين حاجاته المختلفة من ناحية وبين الواقع من ناحية أخرى.(عبد المتجلي، 1997)، وتتمثل قيم حقوق الإنسان في الحياة وهي مكفولة لكل فرد في العالم بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو التوجه السياسي، وهذه القيم ليست فطرية وإنما تكتسب عبر المعرفة النظرية والعملية، والتربية على حقوق الإنسان تعمل على إكساب الفرد المستهدف بها تلك القيم الإنسانية من أجل أن يحتكم إليها في إصدار السلوك، ويلتزم بها في أدائه المهني والإنساني بما يجعل ذلك يرتد آنيا ثم مستقبليا نحو جماعته ونحو المجتمع بأسره.(جيدوري، 2011) والمواضيع الرئيسية التي يجب التركيز عليها في الوعي بحقوق الإنسان في مجال المواقف والقيم وفقا لدليل التربية على حقوق الإنسان (مجلس أوروبا، 2014) هي:

- الشعور بالمسؤولية حيال التصرفات الشخصية والالتزام بالتنمية الشخصية والتغير الاجتماعي.
- الفضول؛ عقل منفتح وتقدير للتنوع والاختلاف.
- التعاطف والتضامن مع الآخرين والالتزام بدعم أولئك الذين تكون حقوق الإنسان لديهم تحت التهديد.
- الشعور بالكرامة الإنسانية وقيمة الذات وقيمة الآخرين بغض النظر عن الاختلافات الاجتماعية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية.
- الشعور بالعدالة والرغبة في العمل من أجل تحقيق المثل العليا لحقوق الإنسان العالمية والمساواة واحترام التنوع.

ج– مجال المهارات:

في هذا المجال يمكن الحديث عن بعد آخر من أبعاد التربية على حقوق الإنسان هو البعد الذي يمكن تسميته بالنهايات المستدامة لهذه التربية، لا جدوى من تعليم حقوق الإنسان على المستوى المعرفي إذا لم يتمكن التعليم من تحويل قيم حقوق الإنسان إلى معايير داخلية تعكس مواقف الطلبة وتوجه سلوكهم اليومي، وهذا يعني أن تدريس حقوق الإنسان يعني تأسيس هذه الحقوق كقيم على مستوى الوعي والوجدان والمشاعر، وكسلوكيات عملية على مستوى الممارسة، لأن الهدف من التربية على حقوق الإنسان هو دفع الطلبة نحو دمج ثقافة حقوق الإنسان موقفا وقيمة، وتحويلها إلى سلوك يومي يصدر بكيفية ذاتية تلقائية وواعية (جيدوري، 2011) والمواضيع

الرئيسية التي يجب التركيز عليها في الوعي بحقوق الإنسان في مجال المهارات وفقا لدليل التربية على حقوق الإنسان (مجلس أوروبا، 2014) هي:

- الاستماع النشط والتواصل: القدرة على الاستماع لوجهات النظر المختلفة للدعوة والمطالبة بالحقوق الشخصية وحقوق الآخرين.
- التفكير الناقد: إيجاد معلومات ذات صلة وتقديم الأدلة بحس ناقد والوعي حيال الأفكار المسبقة والتحيزات ومعرفة أشكال التلاعب واتخاذ القرارات على أساس الحكم المعلّل.
- القدرة على العمل بصورة تعاونية ومعالجة النزاعات بصورة إيجابية.
- القدرة على المشاركة في مجموعات اجتماعية منظمة.
- القدرة على التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان.
- العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان محلياً ودولياً.

استناد إلى ما سبق يمكن القول إن تضمين هذه المعايير في التعليم الجامعي السعودي يساهم في بناء الشخصية السعودية المسلمة والمنتمية للوطن مع احترام الاختلافات وتقبل التنوع، وتعمل على إقصاء التطرف والحد من العنف وزيادة الإيمان بالإنسان، كذلك تعزز المسؤولية وتزرع الأخلاق الإسلامية الحميدة، وتسهم في التعاون والتغير الاجتماعي.

نتائج الدراسة:

من خلال الاستعراض النظري للإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان الدولية وكذلك المعايير التي يجب تضمينها في التعليم الجامعي لتشكيل الوعي بحقوق الإنسان توصلنا إلى الآتي:

1- الحقوق الإنسانية فكرة أصيلة في النفس البشرية لا تقبل السلب أو الانتقاص.
2- أسس الإسلام كثير من قواعد التعامل الإنساني واحترام الاختلاف وتقبل الآخر.
3- المعرفة بحقوق الإنسان غير كافية بل يجب أن تتحول إلى قيم وسلوكيات يومية عند الطلاب.
4- أهمية زيادة الأنشطة الجامعية التي تساعد على ترسيخ الوعي بحقوق الإنسان.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- استمرار العمل على زيادة تثقيف الطلاب بحقوق الإنسان.
2- استحداث تخصصات على مستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا في مجال حقوق الإنسان.
3- إصدار مجلات خاصة بحقوق الإنسان في الجامعة.
4- تبادل الخبرات بين الجامعات لتطوير مناهج حقوق الإنسان.
5- تفعيل دور المجتمع المحلي في تبني وتقدير مفاهيم وقيم وسلوكيات حقوق الإنسان.

مقترحات الدراسة:

1- دراسات ميدانية تشمل قياس دور الجامعة في نشر الوعي بحقوق الإنسان.
2- دراسات ميدانية عن درجة وعي طلبة الجامعات السعودية بحقوق الإنسان.
3- دراسات ميدانية عن وعي طلبة المرحلة الثانوية في التعليم العام بحقوق الإنسان.

الخاتمة:

يمكننا القول إن التربية على حقوق الإنسان في التعليم الجامعي ليست مجرد مادة يتم تدريسها أو دروس يتم تضمينها في مقرر ما، بل هي سلوك يومي يمارسه أعضاء هيئة التدريس ويحترمه الطلبة ويعاملون به بعضهم بعضا، ومرحلة التعليم الجامعي هي مرحلة مهمة في حياة الطلبة وتأصيل لسلوكهم وممارساتهم الحياتية في المجتمع والعمل فيجب أن تولى فيها حقوق الإنسان أهمية بالغة.

المراجع:

المراجع العربية:

القرآن الكريم.

أبو سنينة، عودة عبد الجواد (2008). درجة فهم طلبة كلية العلوم التربوية في وكالة الغوث الدولية (الأونروا) لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إربد للبحوث والدراسات، 12 (1).

أبو شمالة، فرج محمد (2009). حقوق الإنسان. دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، عمان: الأردن.

أبو شمالة، فرج محمد (2012). درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة مدارس مرحلة التعليم الأساسي في وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 20 (2)، 625- 670.

إبراهيم، هناء حسني، والحديبي، علي(2011). تعليم حقوق الإنسان. عالم الكتب، ط1، القاهرة: مصر.

أحمد، إبراهيم أحمد (2012). التربية الدولية. دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر.

اعمر، إيمان عبد الله (2008). مدى الإلمام بحقوق الإنسان لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة نابلس – فلسطين من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.

إسماعيل، محمد صادق (2010). حقوق عربية ضائعة: حقوق الإنسان في الوطن العربي: إشكاليات معاصرة: المرأة، أطفال الشوارع، الشيعة، حقوق الشباب. القاهرة: مصر، ط1.

الانتصار، عبد المجيد (2004). التربية على حقوق الإنسان. عبد الكريم غريب، 15، 257 – 262.

باروني، بثينة (2016). الوعي بحقوق الإنسان في الوطن العربي. مجلة جيل حقوق الإنسان، 9 (1)، 191 – 219.

بدوي، عبد الرؤوف محمد (2004). وعي طلاب الجامعة ببعض قيم حقوق الإنسان: دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية، 33، 200 – 260.

بلقزيز، عبد الإله (2018). حقوق الإنسان: من فكرة إلى أيديولوجيا! . المستقبل العربي، 477، 12 – 26.

البشير، يوسف حسين (2019). الموجهات الأخلاقية لحقوق الإنسان في المرجعية الفكرية الإسلامية. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 110 (533)، 403 – 433.

البنا، أحمد الصغير (2017). واقع مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعات في مصر في ضوء بعض التغييرات السياسية المعاصرة ودور التعليم في تطويره: دراسة ميدانية، كلية التربية، جامعة أسيوط.

بني فارس، محمود جمعة، وإبراهيم، سمير عبد الباسط، والموسى، جعفر محمود (2013). مستوى معرفة طلبة جامعة طيبة بمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقته باتجاهاتهم نحوها. رابطة التربويين العرب، 33 (1)، 203 – 232.

بشير، هشام (2016). حقوق الإنسان: المفهوم والتطور التاريخي والفئات. المجلة المصرية للقانون الدولي، 72، 430 – 484.

الثنيان، ثويني بن محمد (2013). حقوق الإنسان في السياسة التعليمية في كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية: (تحليل وثائقي مقارن). المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 2 (3).

جيدوري، صابر بن عوض (2011). دواعي التربية على حقوق الإنسان في المرحلة الجامعية. جامعة القاهرة: كلية الدراسات العليا للتربية، 19 (2)، 65 – 104.

حماد، عفاف سعد (2009). مدخل إلى حقوق الإنسان المفهوم والتطور التاريخي والإطار الفلسفي. الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، 3 (2)، 196 – 178.

حمتو، نبيل يعقوب (2015). حقوق الإنسان في كتب التربية المدنية الفلسطينية وكتب مدنيات الحضارة والتراث الإسرائيلية لعرب "48" بالمرحلة الأساسية الدنيا في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

حسونة، نسرين محمد (2015). حقوق الإنسان المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر. ط1.

الخضر، بدر؛ الحياري، حسن (2018). دور المناهج التعليمية في إكساب طلبة المدارس الثانوية للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان كما يتصورها المعلمون في دولة الكويت. العلوم التربوية، 45 (1)، 157 – 170.

خليل، نبيل سعد (2013). التربية الدولية أصولها وتطبيقاتها. دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر.

الدليمي، عامر علي (2016). مقدمات في شرح مبادئ حقوق الإنسان وفقا للاتفاقيات والسياسات الدولية. عمان: الأردن. ط1.

سعيد، محمد السيد (2009). لماذا حقوق الإنسان؟ . حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، 24 (281)، 33 – 46.

شعنان، مسعود (2018). حقوق الإنسان بين عالمية القيم وخصوصية الثقافات وعلاقة ذلك بالعولمة. جامعة الجزائر.

عبد الحسين، لاهاي (2017). حقوق الإنسان في ضوء الاختلافات الثقافية في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية. مجلة شؤون اجتماعية، 133.

عبد المتجلي، محمد رجاء حنفي (1997). القيم وأثرها في نفوس الأفراد والجماعات. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 32 (375)، 26 – 29.

عباس، محمد خليل وآخرون (2014). مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس. دار المسيرة، ط5، عمان: الأردن.

علي، عبد التواب عبد الله (2016). واقع ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة بالجمهورية اليمنية. كلية التربية، جامعة أسيوط، 32 (4).

الفرجاني، صالح أحمد (2013). العلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان. جامعة الزيتونة: كلية القانون ترهونة، 1 (2)، 60 – 80.

الفايز، ميسون بنت علي (2017). واقع الثقافة الحقوقية للطالبة الجامعية في المؤسسات التعليمية. مجلة شؤون اجتماعية، 133.

القرعان، سلطان ناصر (2011). واقع حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية من وجهة نظر الطلبة. جامعة النجاح الوطنية، 25 (10)، 2509 – 2534.

المراجع الإلكترونية:

الأمم المتحدة، ماهي حقوق الإنسان؟. تم الاسترجاع: 4 – 11 – 2019
https://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

هارون، فرغلي (2014). الوعي بحقوق الإنسان.. تعريفه وأهميته. أنفاس نت من أجل الثقافة والإنسان. تم الاسترجاع: 4 – 11 – 2019 https://anfasse.org/auc-koera/pbrjhn294010/5633.html

مجلس أوروبا (2017). تقديم التربية على حقوق الإنسان. تم الاسترجاع: 7 – 11 – 2019
https://www.coe.int/ar_JO/web/compass/introducing-human-rights-education

هيئة حقوق الإنسان، الإطار النظامي لحقوق الإنسان، تم الاسترجاع: 13 – 11 – 2019 https://www.hrc.gov.sa/ar-sa/HumanRightsInSaudi/Pages/hrs2.aspx

هيئة حقوق الإنسان، الصكوك الإقليمية والدولية التي أصبحت المملكة طرفا فيها، تم الاسترجاع: 13 – 11 – 2019
https://www.hrc.gov.sa/ar-sa/HumanRightsInSaudi/Pages/hrs4.aspx

المعجم الوسيط، تم الاسترجاع: 13 – 11 – 2019 https://www.almaany.com/

جامعة جدة (2018)، تم الاسترجاع: 13 – 11 – 2019 https://www.uj.edu.sa/Pages-N162.aspx

مجلس أوروبا (2014). التربية على حقوق الإنسان ودليل اتجاهات. https://rm.coe.int/1680488f2a

جامعة الدول العربية، الدليل الاسترشادي للتربية على حقوق الإنسان، تم الاسترجاع 13 – 11– 2019
http://nshr.org.sa/infocenter/wp-content/uploads/DHUMAN-RIGHTS.pdf

Abstract:

The study aimed to identify the conceptual framework for human rights and define international human rights standards at the university level and the researcher used the descriptive approach, and through a theoretical review of the literature and research on human rights, a set of results was reached, the most important of which is that human rights are an original idea in the human psyche that does not accept plundering Or abridgement Islam has established many rules for humane interaction, respect for difference and acceptance of the other, and knowledge of human rights is not sufficient. It must be transformed into students' daily values and behaviors.

Keywords: Human Rights, Awareness, Human Rights Standards, Education, University Education.